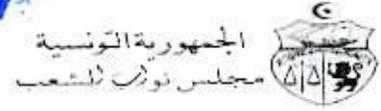


2025/107

واردات عدد
24 جولة 2025
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي



## مقترح قانون يتعلق

### بتسوية وإدماج المعتمدين المعفيين من غير المنتمين للوظيفة العمومية

#### الفصل 1:

الانتداب المباشر والاستثنائي للمعتمدين المعفيين غير المرسمين بالوظيفة العمومية بإدماجهم صلب الهياكل والمصالح التابعة لوزارة الداخلية، اعتبارا لطبيعة المهام التي تولوها لأحقيتهم بالتشغيل.

#### الفصل 2:

اعتماد المؤهلات العلمية والمستوى الأكاديمي لكل شخص كمرجع أساسي في ترتيب الوضعية الإدارية بعد التسوية، وبالسلم الوظيفي وفق الصيغ القانونية الجاري بها العمل.

#### الفصل 3:

احتساب الأقدمية الفعلية في خطة معتمد ضمن المسار المهني والإداري، بما يتيح الترتيب العادل والمنصف عند التسوية.

#### الفصل 4:

تشكل لجنة يعهد إليها البت في ملفات طلب التسوية المعروضة ويقع ترتيب المعنيين تفاضليا باعتماد شرط المستوى العلمي والأقدمية.

تتركب اللجنة من ممثلين عن الوزارة المعنية والتي لها أن تستأنس برأي من تراه صالحا. فقرة وحيدة: التركيبة: ممثل عن وزارة الداخلية، الشؤون الاجتماعية، المالية، رئاسة الحكومة.

#### الفصل 5:

يقع رفض كل مطلب تعلق بمقدمه حكم بات قضائي لأي سبب من الأسباب أو شبهات فساد كما يرفض أي تسوية لم يقدم صاحبها مطلبا كتابيا وبملف في الغرض.

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ، وتتخذ الإجراءات الضرورية لتطبيق أحكامه بمجرد صدوره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

2025/107



واردات عدد
24 جلسة 2025
مجلس نواب الشعب مكتب الصناديق المركزي

## شرح الأسباب

### مقترح قانون يتعلق

بتسوية وإدماج المعتمدين المعفيين من غير المنتمين للوظيفة العمومية

حيث تعتبر هيئة السادة المعتمدين جزءاً لا يتجزأ من هيئة الدولة، ونظراً لجليل خدماتهم المقدمة للوطن وللمناطقهم في فترات حالكة سياسية واقتصادية وتنموية، الأمر الذي جعلهم متعرضين لشتى أنواع الهرسلة والتهجمات ويدفعهم للاجتهد للصالح العام.

هذا وقد تحمّل المعنيون مسؤولياتهم، ساهموا في استتباب الامن من مواقعهم.

هذا، ومنهم من فقد مهنته الأصلية بالقطاع الخاص من جراء موافقتهم على أشغال خطة معتمد ليصبح عاطلا عن العمل من جراء الاعفاء.

ومع القرار التاريخي للسيد رئيس الجمهورية في القطع مع سائر أشكال التشغيل الهش فالحال ينطبق أيضا على السادة المعتمدين حيث أن معظمهم أصبحوا في حالة بطالة وحالات اجتماعية بما لا يتلاءم وهيبة الدولة ومؤسساتها وإطاراتها.

هذا إلى جانب قلة عددهم والتي لن تكبّد ميزانية الدولة الكثير خاصة مع اعتبار مطالبهم في الإدماج والترسيم مطلبا شرعيا للتونسيين أساسا وكإطارات للدولة ثانيا.

وقد تتعدّد الحالات التي بمقتضاها تقدم هذا المقترح للقانون، فكيف لمعتمد أن يصبح يشكو البطالة والخصاصة بعد ان منع بالقانون من المشاركة في المناظرات طيلة اشتغاله للخطة، لتبقى الدولة عاجزة عن الحلول لفائدتكم.

كيف لنا ان نرى معتمدا يتحوّل الى حالة اجتماعية ولا ننظر بعين الرحمة له ولعائلته وزوجته وابنائهم؟

كيف لهيبة الدولة أن ترضى لإطاراتها بهذا الذلّ والهوان وأن تستغله للعمل في مواجهة طلبات المواطن ثم تستغني عنه.

كيف لنا التضحية بمثل تلك الخبرات خاصة مع كونهم يحملون أسرار الدولة ويعتبرون عمادها.

ما هو حال السادة المعتمدين المباشرين الحاليين، هل نتركهم يتصارعون مع مصيرهم الغامض هل نبقى مع هشاشة عملهم الأمر الذي يؤدي حتما للارتعاش والعجز عن أخذ القرارات والخوف من المصير المظلم.

وكيف نسمح لأنفسنا بأن نرى إطارات خدمت الدولة وشعبها في جزء من التراب التونسي منهم من يعمل حارس ليلي ويقطن في مكان عمله ومنهم من يعمل نادل بمقهى ومنهم من يتعرض للإهانة والخصاصة ومنهم من تعرضوا لحالات طلاق جراء صعوبة الوضع الاجتماعي ومنهم من يعجز على العلاج ومن تورط في قروض صغرى لمحاولة النجاة وفشل مشروعه لكنه يواصل سداد القرض بلا مورد ولا أمل وحتما نحن على يقين أن الدولة التونسية لن تترك رجالا ولا نساء خدموها بصدق وأسوة بما جرى به العمل سابقا واسوة بتوجهات سيادة رئيس الجمهورية فإن أملنا كبير في انصافنا وغلق هذا الجرح الإداري والاجتماعي.

ونظرا لكل ما تقدّم ذكره فالحفاظ على كرامة المعتمدين وعلى هذا السلك لا يكون سوى بالحفاظ على مصدر قوتهم الوحيد الكافل لكرامتهم والضامن لهيبة الدولة.

**وعليه نتقدم بهذا المقترح للقانون لتسوية وادماج المعتمدين الغير**

**منتمين لقطاع الوظيفة العمومية.**



قائمة الإمضاءات حول مقترح قانون يتعلق

بتسوية وإدماج المعتمدين المعفيين من غير المنتمين للوظيفة العمومية

ع/ر	الإسم واللقب	الإمضاء
1	حكيم بنور	
2	كمال كرعاش	
3	حسن جربوشي	
4	علاء عبد الله	
5	طارق الهادي	
6	صيت بو سمارة	
7	يوسف التومي	
8	سليمان بن حليمة	
9	صالح عياشي	
10	حاتم لباوي	
11	صالح مكي مبروكي	
12	الهادي بويوشة	
13	محمد أمين صباركي	
14	أيمن المرعوي	
15		
16	2025 / 107	
17		
18		



20257.107

الجمهورية التونسية  
مجلس نواب الشعب

باردو في 22 جويلية 2025

## تصريح

إني الممضي (ة) أسفله

كمال كرجاني

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق	عنوان مقترح القانون
بتسوية وإدماج المعتمدين المعفيين من غير المنتمين للوظيفة العمومية	
05 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في 22 جويلية 2025

## تصريح

إني الممضي (ة) أسفله

.....  
.....

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق	عنوان مقترح القانون
بتسوية وإدماج المعتمدين المعفيين من غير المنتمين للوظيفة العمومية	
05 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء  


باردو في 22 جويلية 2025

## تصريح

إني الممضي (ة) أسفله

.....  
جمال عبد الله

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق	عنوان مقترح القانون
بتسوية وإدماج المعتمدين المعفيين من غير المنتمين للوظيفة العمومية	
05 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025 / 107

باردو في 22 جويلية 2025

## تصريح

إني الممضي (ة) أسفله

طارق المهدوي

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتسوية وإدماج المعتمدين المعفيين من غير المنتمين للوظيفة العمومية	عنوان مقترح القانون
05 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/107

الجمهورية التونسية  
مجلس نواب الشعب

باردو في 22 جويلية 2025

## تصريح

إني الممضي (ك) أسفله

.....  
.....

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق	عنوان مقترح القانون
بتسوية وإدماج المعتمدين المعفيين من غير المنتمين للوظيفة العمومية	
05 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

.....  
.....

باردوفي 22 جويلية 2025

## تصريح

إني الممضي (ة) أسفله

يوسف التومي

عضو مجلس نواب الشعب.

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق	عنوان مقترح القانون
بتسوية وإدماج المعتمدين المعفيين من غير المنتمين للوظيفة العمومية	
05 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/107

الجمهورية التونسية  
مجلس نواب الشعب

باردوفي 22 جويلية 2025

## تصريح

إني الممضي (ة) أسفله



عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبتى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق	عنوان مقترح القانون
بتسوية وإدماج المعتمدين المعفيين من غير المنتمين للوظيفة العمومية	
05 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



باردو في 22 جويلية 2025

## تصريح

إني الممضي (ة) أسفله

صالح مبارك

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق	عنوان مقترح القانون
بتسوية وإدماج المعتمدين المعفيين من غير المنتمين للوظيفة العمومية	
05 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في 22 جويلية 2025

## تصريح

إني الممضي (ة) أسفله

حاجم لباويج

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق	عنوان مقترح القانون
بتسوية وإدماج المعتمدين المعفيين من غير المنتمين للوظيفة العمومية	
05 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في 22 جويلية 2025

2025 / 107

## تصريح

إني الممضي (ة) أسفله

.....  
.....  
.....

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق	عنوان مقترح القانون
بتسوية وإدماج المعتمدين المعفيين من غير المنتمين للوظيفة العمومية	
05 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

.....  
.....  
.....

2025/107

باردو في 22 جويلية 2025

## تصريح

إني الممضي (ة) أسفله

الإمام بنوري

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتسوية وإدماج المعتمدين المعفيين من غير المنتمين للوظيفة العمومية	عنوان مقترح القانون
05 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في 22 جويلية 2025

## تصريح

إني الممضي (م) أسفله

..... محمد أمين مبارك

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق	عنوان مقترح القانون
بتسوية وإدماج المعتمدين المعفيين من غير المنتمين للوظيفة العمومية	
05 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



2025 / 107

الجمهورية التونسية  
مجلس نواب الشعب

باردو في 22 جويلية 2025

## تصريح

إني الممضي (ة) أسفله

.....  
الأمين المرمسي

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق	عنوان مقترح القانون
بتسوية وإدماج المعتمدين المعفيين من غير المنتمين للوظيفة العمومية	
05 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء